١٤ ارحموهم .. فإنهم خصيان

للحكومة بوجه عام ثلاثة وظائف أساسية، تمثلت في تحقيق الأمن والعدل والدفاع عن الوطن، وربما يضاف إلى هذه الوظائف وظائف أخرى، كأن تقوم الدولة بالإنتاج كما في المجتمعات الاشتراكية، أو الرعاية الاجتماعية للعاجزين كما في المجتمعات الليبرالية. ورغم ذلك، يظل العدل والدفاع والأمن الأعمدة الأساسية لقيام الدولة. ومتى تعجز الحكومة عن القيام بإحدى وظائفها الثلاثة يختل توازن الدولة ويسقط نظامها ويتحول إلى درب من دروب الهمجية، التي تعد الفوضى والانفلات والفقر سمات أساسية لبنياتها المنهارة. وعندما يشعر الشعب بغياب الأمن أو ضياع العدالة أو كليهما؛ يهب ثائرًا مطالبًا بالأمن أو العدل بوصفهما أساسًا لحياة الإنسان على الأرض. أما إذا فرطت الحكومة في كرامة الوطن وسلامة أراضيه؛ فنادرًا ما يثور الشعب، وإذا ثار؛ فإنه يثور لإسقاط النظام برمته.

وفي ٢٥ يناير ٢٠١١م ثار شعب مصر مطالبًا بحل جهاز أمن الدولة والتخفيف من سلطة رجال الشرطة، واختار يوم الاحتفال بعيد الشرطة وبسالة رجالاتها في تحقيق الأمن، ليكون اليوم الشاهد على ثورة الشعب ضد السلطة معتبرًا أن فساد رجال الشرطة سببًا أوليًّا للفساد في كافة قطاعات الدولة. وكأن الشرطة كانت في نظر الثائرين

الحائل الوحيد دون تحقيق الحرية. ومن ثم فقد تضمنت ثورة ٢٥ يناير عمليات إحصاء جماعية لرجال الشرطة، وربما لكافة المسئولين في قطاعات الدولة؛ الأمر الذي دفع بغالبيتهم إلى رفض تحمل المسئولية أو اتخاذ قرار حاسم؛ مما ساهم بشكل كبير في تعطيل مصالح الدولة وإطالة فترة الغليان الثوري وتأخر مراحل الاستقرار وزيادة الاحتقان بين الشعب والحكومة. ومنذ ذلك اليوم الذي انتهكت فيه هيبة رجل الأمن وحمل فيه الشرطي سلاحًا غير قادر على استخدامه؛ افتقد الشارع الشعور بالأمن، وأوشكت الدولة على السقوط. حيث تطاول المجرمون على رجل الأمن الذي نيط به حماية الوطن، وصار في نظر الثائرين سارق للحرية. بل وبات خصمًا يُسب ويقذف ويُضرب بالأكف والمولتوف في شوارع المحروسة، واختلط الحابل لدى العامة بالنابل، وصار البلطجي ضحية ورجل الأمن قاتل مع سبق الإصرار. بل وأصبح رجال الشرطة بمثابة خيال مآتة أو أراجوزات تطبطب على أكتاف العابثين على الطرقات. وأمام مطالبات المستغيثون والعقلاء بعودة الأمن، لم يكن بوسع الرئيس والمجلس العسكري من قبل سوى عزل وزير وتنصيب آخر. وتناسوا جميعًا أنهم هم من أخصوا الشرطة في عيدها القومي. وكرسوا علاقة تقوم على الندية بين رجل الشرطة والمجرم، وأن الضابط حينما يلجأ لاستخدام العنف مع البلطجي صار منتهكًا لحقوق الإنسان، واتهم بمعاداة الثوار، ولم يقدم الجميع لنا معيارًا واحدًا نفرق من خلاله، ويفرق معنا رجل الأمن بين البلطجي والثائر في حضرة الميادين وأحداث الشغب.

ومن ثم فقد سقطت ثانِ أكبر وزارة خدمية في مصر من حيث عدد العاملين بها والذي وصل مليون و٨٣١ ألف فرد أمن، مضافًا إليه ٢٥٠ ألف قوات أمن مركزي و٣٠٠ ألف مخبر وجاسوس. ورغم ضخامة هذا العدد وكبر الميزانيات التي خصصت له والتي تجاوزت ١٤ مليار و٨٩٠ ألف جنيه سنويًا؛ فقد فشل جهاز الشرطة على مدار

عامين من استعادة الأمن. رغم أنه قدر بأنه من أضخم الأجهزة الأمنية في العالم، ففي حين خصص لكل ٤٥ مواطن فرد أمن في مصر، فلكل ٢٠٠ مواطن خصص فرد أمن في أمريكا وروسيا. وفي ضوء التظاهرات المتزايدة والمطالبة بإعدام رجال الشرطة الذين تواجدوا في أحداث بور سعيد ومحمد محمود ومجلس الوزراء والتهديدات المتزايدة بالقصاص أو الثائر من رجال الشرطة، في حالة تبرئتهم من قبل القضاء، فأبشر الجميع بأن الأمن لن يعود، ولن يعود إلا إذا عادت الشرطة بكامل صلاحياتها. فلا تحدثوني عن الحرية في بلد أوشك على الغرق. وأناشد متهمي السلطة بالتسيب والتآمر: ارحموهم ولا تطالبوهم بالصهيل .. فالخيول الخصى لا تصهل.

□ □ □ □